العرب
الجمعة 2021/11/05
السنة 44 العدد 12231

الغاز مازال يحفز أوروبا على محاربة الجهاديين في غرب أفريقيا

الاتحاد الأوروبي يدرب القوات المحلية في موزمبيق على مواجهة الإرهاب

مازالت استثمارات الغاز في غرب أفريقيا تغري دول الاتحاد الأوروبي على دعم دولة مثل موزمبيق في مواجهة الجهاديين، حيث قررت تكثيف تدريباتها العسكرية لقواتها المحلية لاسترجاع الأمن من جهة، ولحماية حقول الغاز من خطط التنظيمات الإرهابية من السيطرة عليها من جهة أخرى.

أمن هش

مابوتو - أعلنت موزمبيق أنّ بعثة عسكرية تابعة للاتّحاد الأوروبي بدأت تدريب وحدات من جيشها على محاربة الجهاديين الذين يبثّون الرعب منذ أربع سنوات في شمال شرق البلاد الغنيّ بالغاز، في خطوة تؤكد حرص الغرب على إعادة الاستقرار لغرب أفريقيا حفاظا على استثماراته في هذا المجال في المنطقة بالرغم من التحديات الأمنية.

وأوضح قائد القوات المسلّحة الموزمبيقية يواكيم مانغراس لوسائل إعلامية الأربعاء، في العاصمة مابوتو، أنّ "العسكريين الذين سيتدرّبون هنا سيكونون قادرين على الذهاب في مهمّة".

وكان الاتّحاد الأوروبي أرسل إلى موزمبيق في سبتمبر 1100 عسكري في مهمة تستمرّ عامين لتدريب وحدات التدخّل السريع على قتال الجهاديين.

كما سيزوّد الاتّحاد الأوروبي الجيش الموزمبيقي بأسلحة غير فتّاكة.

> البعثة الأوروبية ستوفر تدريبا عسكريا يشمل الإعداد للعمليات وتدريبا في مجال الإرهاب، وتثقيفا بشأن حماية المدنيين

وستدوم ولاية البعثة في البداية سنتين. وخلال هذه الفترة، سيكون هدفها الاستراتيجي دعم بناء قدرات وحدات القوات المسلحة الموزمبيقية التي ستكون جزءا من قوة الرد السريع في المستقبل.

وستوفر البعثة، على وجه الخصوص، تدريبا عسكريا يشمل الإعداد للعمليات، وتدريبا متخصصا في مجال مكافحة الإرهاب، وتدريبا وتثقيفا بشأن حماية المدنيين والامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وبعد ضغوط إقليمية أذعنت حكومة الموزمبيق في نهاية المطاف من أجل السماح لقوات أجنبية بالمشاركة في قمع التمرد الجهادي شمالي البلاد والذي يهدد الاستقرار الإقليمي بأسره. وحتى الأشهر القليلة الماضية رفضت مابوتو المساعدة العسكرية الأجنبية بسبب حسابات سياسية وعرقية.

وأجبرت الهجمات الجهادية الدامية الحكومة الموزمبيقية على التخلي عن المحظورات السياسية والسماح بتواجد قوات عسكرية أجنبية على أراضيها من أجل مواجهة خطر جهادي يتهدد الاستقرار الإقليمي الهش.

واضطر الجيش الموزمبيقي الذي عجز عن دحر داعش لطلب الاستعانة الخارجية من دول مثل الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا إضافة إلى الدول الأوروبية.

وطلبت موزمبيق المساعدة في الأمور اللوجستية والتدريبات والمساعدات الإنسانية بسبب قلة الإمكانيات قياسا بالخبرات التي اكتسبتها حكومات دول الشطر الشمالي للقارة الأفريقية في معاركها ضد جماعات أخرى تتقاسم معها نفس الميول.

ووافق الأوروبيون العام الماضي على المساعدة في "تعزيز قدرة" حكومة موزمبيق في حربها ضد الإرهاب، وقال سفير الاتحاد في موزمبيق أنطونيو سانشيز في تصريحات سابقة إن "الاتحاد الأوروبي أعطى ردا إيجابيا لطلب موزمبيق للمساعدة".

لكن برأي محللين، فإن قبول مابوتو بالمساعدة العسكرية من الدول الأخرى جاء متأخرا وهو ما يجعل العملية بطيئة، الأمر الذي يجعل الجماعات الجهادية خطرا أمنيا أكبر لمشاريع الغاز الطبيعي المسال.

وتوشك موزمبيق أن تتحول إلى مركز عالمي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في جنوب شرق القارة الأفريقية بعدما توقع خبراء اقتصاديون أن تتصدر المشهد العالمي للطاقة، قريبا، بفضل الاكتشافات الهائلة للغاز.

وبعد أن كانت مجموعات مثل "أنصار السنة" أو "حركة الشباب" تعتمد في هجماتها على أسلوب حرب العصابات بشكل أساسي، التحق بها داعش في 2019 وطور أساليبها في القتال، وأصبحت تسعى للاستيلاء على المدن وحقول الغاز.

ويؤكد المتابعون أن سيطرة داعش على مدينة بالما (شمال شرق)، عاصمة الغاز في موزمبيق، تشكل أكبر تهديد ليس فقط لأمن البلاد واقتصادها، بل لمصالح كبرى الشركات العالمية للطاقة، سواء الأميركية منها أو الفرنسية أو الإيطالية أو الصينية وحتى اليابانية، والتي استثمرت مجتمعة نحو 60 مليار دولار لاستغلال حقول الغاز.

وأكثر ما تخشاه الدول الغربية وخاصة الشركات التي استثمرت عشرات المليارات من الدولارات أن يستولي داعش على المنشآت الغازية في موزمبيق، وتصبح له قوة مالية يمكن أن يستخدمها في شراء الأسلحة وتجنيد المزيد من العناصر، بل وتأسيس إمارة له في محافظة كابو ديلغادو على الحدود مع تنزانيا.

ويستنتج المتابعون أن السعي للحفاظ على استثماراتها في الطاقة يدفع أوروبا إلى الإصرار على محاربة الجهاديين في غرب أفريقيا.

وتكافح الحكومة الموزمبيقية، التي تعاني من ضائقة مالية شديدة، لتوسيع قدرات القوات المسلحة الدفاعية الموزمبيقية للتعامل مع التهديد دون تعريض قدرة الجيش للخطر، لكن القوات المسلحة الموزمبيقية أخفقت إلى حد كبير في عرقلة سيطرة الجهاديين على أجزاء واسعة في الشمال.

ومنذ نهاية 2017 تزرع جماعات جهادية مسلّحة الرعب في كابو ديلغادو، المقاطعة الفقيرة وذات الغالبية المسلمة والحدودية مع تنزانيا لكن الغنية بالغاز الطبيعي.

وأسفرت أعمال العنف في هذه المقاطعة عن مقتل 3340 شخصا على الأقل وأجبرت أكثر من 800 ألف شخص على مغادرة منازلهم.

وفي وقت سابق من هذا العام أرسلت البرتغال والولايات المتّحدة إلى موزمبيق وحدات خاصة في مهمة تدريبية.

وفي المجموع، هناك أكثر من 3100 عسكري أجنبي من دول أفريقية وأوروبية والولايات المتحدة يتمركزون في مقاطعة كابو ديلغادو.

وكانت رواندا أول دولة أفريقية ترسل قوات إلى موزمبيق وذلك في يوليو.

وفي مطلع أكتوبر قرّرت الدول الستّ عشرة المنضوية في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي تمديد مهمّة القوة الإقليمية المنتشرة في المقاطعة منذ يوليو والتي كان يفترض أن تنتهي في الخامس عشر من أكتوبر.

وأعلنت القوات الرواندية انتصاراتها الأولى في مطلع أغسطس، مؤكّدة خصوصا أنها دحرت الجهاديين من ميناء موسيمبوا دا برايا الاستراتيجي.

تحركات دبلوماسية لتفادي هجوم تيغراي على أديس أبابا

أديس أبابا - تسارعت الجهود الدبلوماسية الخميس لتجنب شن هجوم على أديس أبابا بعد أن تقدمت قوات تيغراي من شمال البلاد صوب العاصمة الإثيوبية هذا الأسبوع.

وسيعمل المبعوث الأميركي الخاص للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان على الضغط من أجل وقف العمليات العسكرية في الشمال والسعي لبدء محادثات وقف إطلاق النار.

ودعا الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني إلى عقد اجتماع لزعماء دول تكتل شرق أفريقيا في السادس عشر من نوفمبر الجاري لبحث الصراع في إثيوبيا بين الحكومة المركزية والمتمردين.

من ناحية أخرى دعت الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق أفريقيا (إيجاد) إلى وقف الأعمال القتالية على الفور وحثت الأطراف على ضبط النفس والعمل على خفض التصعيد والتوتر وحل الخلافات عبر الحوار.

وأصدر الرئيس الكيني أوهورو كينياتا بيانا الأربعاء، جاء فيه أن "القتال يجب أن يتوقف".

ودعا الأطراف المتحاربة إلى "وضع السلاح ووقف القتال وإجراء محادثات وإيجاد سبيل لسلام دائم".

بدوره دعا الاتحاد الأوروبي الخميس إلى إجراء حوار وطني شامل والوقف الفوري لإطلاق النار في إثيوبيا، تزامنا مع مرور عام على اندلاع الصراع في إقليم تيغراي.

وقالت نبيلة مصرالي، المتحدثة باسم الاتحاد، في بيان إن المفوضية تحث على "إطلاق حوار وطني شامل في إطار الدستور الإثيوبي، من أجل تعزيز المصالحة الوطنية".

وأضاف البيان "يؤكد الاتحاد مجددا أنه لا يوجد حل عسكري (للصراع) ويدعو جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ وقف إطلاق نار ذي مغزى بأثر فوري والمشاركة في مفاوضات سياسية دون شروط مسبقة".

وتدهورت العلاقات مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بعد أن اتهمت الجبهة رئيس الوزراء آبي أحمد بأنه يحكم البلاد مركزيا على حساب الأقاليم الإثيوبية، فيما ينفي آبي الاتهام.

وأوضح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أنه تحدث مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد بشأن تقديم دعمه ومساعيه الحميدة من أجل تهيئة الظروف للحوار حتى يتوقف القتال.

وفي مؤشر آخر على القلق سمحت السفارة الأميركية في أديس أبابا بالمغادرة الطوعية للموظفين غير الأساسيين وأفراد أسرهم بسبب تصاعد الأعمال القتالية في إثيوبيا.

جاء ذلك بعدما قالت الولايات المتحدة إنها تشعر بقلق بالغ بسبب تصاعد العنف واتساع نطاق الأعمال القتالية في إثيوبيا، وكررت الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية وبدء محادثات لوقف إطلاق النار.

وقال فاسيكا فانتا المتحدث باسم الشرطة الخميس إن الشرطة اعتقلت الكثيرين في أديس أبابا منذ أن أعلنت الحكومة حالة الطوارئ يوم الثلاثاء.

وكشف سكان لوكالة رويترز أن أفرادا ينتمون إلى عرق التيغراي اعتقلوا، لكن فانتا قال إن الاعتقالات لم تكن على أساس عرقي.

وأضاف "نعتقل فقط من يدعمون بشكل مباشر أو غير مباشر الجماعة الإرهابية... ويشمل ذلك الدعم المعنوي والمادي والدعائي".

وقال كذلك إن "الكثيرين يسجلون سلاحهم لدى مراكز الشرطة في المدينة تنفيذا لتوجيهات الحكومة الصادرة الثلاثاء للسكان بالاستعداد للدفاع عن مناطقهم".

وتابع "البعض منهم يأتون بقنابل وأسلحة ثقيلة، ونقوم بتسجيلها كذلك".

وحسب رأي ويل دافيسون، كبير المحللين في مجموعة الأزمات الدولية، تزيد المكاسب التي حققتها قوات تيغراي الضغط على حكومة آبي، وهو ما تعكسه حالة الطوارئ.

وفي تقديره يبدو من الصعب على التحالف الاتحادي وقف تقدم قوات تيغراي التي ترفض التفاوض مع آبي أحمد.

وبدت الشوارع والمتاجر في أديس أبابا، المدينة التي يقطنها نحو خمسة ملايين نسمة، مزدحمة كالمعتاد صباح الخميس لكن بعض السكان قالوا إن هناك شعورا بعدم الارتياح.

وقال رجل طلب عدم نشر اسمه "هناك شائعات تفيد بتقدم المتمردين. الناس يتناقشون بشأن الصراع، أغلب الناس يحمّلون الحكومة مسؤولية ما حدث".

أوهورو كينياتا

يجب وضع السلاح وإجراء محادثات وإيجاد سبيل لسلام دائم

وكانت إثيوبيا قد أعلنت الثلاثاء حالة الطوارئ، بعدما هددت قوات من إقليم تيغراي الشمالي بالتقدم صوب العاصمة أديس أبابا، فيما صادق على ذلك مجلس النواب الإثيوبي بالإجماع.

ولفت جيتاشيو رضا، المتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، إلى أن قوات الجبهة موجودة في بلدة كيميسي بولاية أمهرة على بعد 325 كيلومترا من العاصمة.

وبدأ الصراع قبل عام عندما استولت قوات موالية للجبهة وتضم بعض الجنود على قواعد عسكرية في الإقليم الواقع بشمال البلاد. وردا على ذلك أرسل رئيس الوزراء آبي أحمد المزيد من القوات إلى المنطقة.

وهيمنت الجبهة على الحياة السياسية في إثيوبيا مدة 30 عاما لكنها فقدت نفوذها عندما تولى آبي السلطة في 2018 بعد احتجاجات مناهضة للحكومة استمرت سنوات.

وأكد جيتاشيو رضا أن قوات تيغراي وحلفاءها من أورومو تقدموا كثيرا في الأسبوع الماضي وتعهد بتقليل الخسائر البشرية خلال محاولة السيطرة على أديس أبابا.

وتابع "لن نتعمد إطلاق النار على المدنيين ولا نريد إراقة الدماء. نأمل أن تكون العملية سلمية قدر الإمكان".

وقال محلل إقليمي على تواصل مع أطراف الحرب وتحدث شريطة عدم الكشف عن هويته إن "الجبهة ستوقف على الأرجح أي تقدم صوب أديس أبابا حتى تؤمن الطريق السريع الممتد من جيبوتي المجاورة إلى العاصمة".

ويتطلب هذا الاستيلاء على مدينة ميله، فيما أوضح جيتاشيو أن قوات تيغراي تقترب بالفعل من المدينة.

مكاسب المتمردين تزيد الضغط على حكومة آبي أحمد

الصين ترى تلاعبا في تقرير أميركي حول ترسانتها النووية

بكين - أدانت الصين الخميس تقريرا نشرته وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) يشير إلى تسارع أكبر من المتوقع للبرنامج النووي الصيني، معتبرة أنه "يتجاهل الحقائق ومليء بالأحكام المسبقة".

وفي تقرير نشر الأربعاء قالت وزارة الدفاع الأميركية إن بكين تطور ترسانتها النووية بوتيرة أسرع بكثير ويمكنها بالفعل إطلاق صواريخ بالستية مسلحة برؤوس حربية نووية من البر والبحر والجو.

وقال البنتاغون إن الصين تعمل على تحديث جيشها لمواجهة الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وتسهيل إعادة تايوان التي تعتبرها إحدى مقاطعاتها إلى سيادتها.

وردا على التقرير اتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وبلين واشنطن بمحاولة التركيز على فرضية التهديد الصيني، وقال "إن التقرير الذي نشره البنتاغون، مثل التقارير السابقة، يتجاهل الحقائق وهو مليء بالأحكام المسبقة"، متهما واشنطن بالـ"تلاعب".

وفي الإصدار السابق من هذا التقرير المقدم إلى الكونغرس، والذي نُشر في الأول من ديسمبر 2020، قدر البنتاغون أن الصين لديها "حوالي 200" رأس حربي نووي، لكنه قال إن هذا العدد سيتضاعف خلال السنوات العشر المقبلة.

ومع 700 رأس نووي بحلول عام 2027 وألف بحلول 2030، تظهر توقعات الجيش الأميركي تسارعا قويا جدا لأنشطة بكين النووية.

وبحسب التقرير من المرجح أن تكون الصين قد أنشأت "مثلثا نوويا" ناشئا، أي قدرة على إطلاق صواريخ بالستية نووية من البحر والأرض والجو.

ومن أجل التوصل إلى هذه الأرقام استند معدو التقرير خصوصا إلى تصريحات مسؤولين صينيين في وسائل إعلام رسمية وإلى صور التقطتها أقمار اصطناعية تظهر إنشاء عدد كبير من المستودعات النووية، كما قال مسؤول بارز في وزارة الدفاع للصحافة خلال تقديمه هذا التقرير الذي نُشر جزء منه فقط ويتم تصنيف الجزء المتبقي على أنه سري للغاية.

وقال المسؤول الذي طلب عدم كشف هويته إن عمليات الإطلاق تشمل صواريخ بالستية من غواصات وتلك التي تطلقها قاذفات، بالإضافة إلى "قوة الصواريخ المتنقلة" التي تسمح بإطلاق صواريخ من شاحنات.

وتابع "إنه أمر مقلق جدا بالنسبة إلينا"، مشيرا إلى أن هذا التسارع "يثير تساؤلات حول نياتهم (نيات الصينيين)".

توقعات البنتاغون تظهر تسارعا قويا لأنشطة بكين النووية بحلول عام 2027

وحتى مع ألف رأس نووي لن توازي الترسانة الصينية ترسانتيْ الولايات المتحدة وروسيا اللتين تمتلكان معًا أكثر من 90 في المئة من الأسلحة النووية العالمية؛ فواشنطن تمتلك 5500 رأس نووي فيما تمتلك روسيا 6255، بحسب تقديرات المعهد الدولي لبحوث السلام في ستوكهولم.

وفي أكتوبر العام الماضي حدد الحزب الشيوعي الصيني لنفسه هدفا يتمثل في تحديث نظريات جيشه وتنظيمه وأفراده وأسلحته ومعداته بحلول عام 2027، وفق التقرير الذي أضاف "إذا تم تحقيقه، فإن هذا الهدف سيمنح بكين خيارات عسكرية أكثر صدقية في مواجهة تايوان".

من جانبه قال رئيس أركان الجيوش الأميركية مارك ميلي الأربعاء "إن الجيش الأميركي لديه القدرة بالتأكيد على الدفاع عن تايوان من هجوم صيني، إذا طلب منه ذلك".

وأضاف ميلي أنه لا يتوقع أن تنفذ الصين عملا عسكريا ضد الجزيرة في الأشهر الأربعة والعشرين المقبلة، لكن عندما سئل في منتدى آسبن الأمني عما إذا كان بإمكان وزارة الدفاع الأميركية الدفاع عنها أجاب "لدينا القدرة بالتأكيد. ليس هناك أدنى شك في ذلك".

وفي مارس قال القائد السابق للقوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأدميرال فيليب ديفيدسون أمام الكونغرس إن الصين يمكن أن تغزو الجزيرة "في غضون السنوات الست المقبلة"، أي بحلول عام 2027.